

واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004.2021
The Reality of Economic Diversification in Algeria
for the Period 2004–2021

أ.د/ صولي علي* ، أ.د/ كسنة أمحمد

1 جامعة الأغواط ، ali.saouli@lagh-univ.dz

2 جامعة غرداية ، ksenna.mohammed@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

Economic diversification is of utmost importance, especially for countries that heavily rely on a single income source, such as oil. These countries often suffer from significant economic distortions and neglect other valuable natural resources, resulting in a single-economy structure. The reliance on oil is evident through its price fluctuations, which are influenced by the global oil markets. These fluctuations impact the stability and growth of these countries, prompting the International Monetary Fund to issue warnings in 2006, urging oil-dependent countries to diversify their economies and address these imbalances.

Algeria, being one of these countries, has not been immune to this issue. It heavily relies on the oil sector to finance its consumption and investment expenditures since its independence, and successive governments have failed to diversify its income sources. Therefore, this paper aims to explore the reality and significance of economic diversification in Algeria

Keywords: economic diversification, economic growth, gross domestic product, gross domestic product

المخلص:

يعد التنوع الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد، مثل النفط. غالباً ما تعاني هذه البلدان من تشوهات اقتصادية كبيرة وتتجاهل الموارد الطبيعية القيمة الأخرى، مما يؤدي إلى هيكل اقتصادي أحادي. ويتجلى الاعتماد على النفط من خلال تقلبات أسعاره، والتي تتأثر بأسواق النفط العالمية. وتؤثر هذه التقلبات على استقرار ونمو هذه البلدان، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات في عام 2006، يحث فيها البلدان المعتمدة على النفط على تنوع اقتصاداتها ومعالجة هذه الاختلالات. والجزائر، باعتبارها واحدة من هذه البلدان، لم تكن بمنأى عن هذه القضية. فهي تعتمد بشدة على قطاع النفط لتمويل نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية منذ استقلالها. وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تنوع مصادر الدخل المتعددة. لذا نهدف في هذه المداخلة إلى معرفة واقع وأهمية التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي ، النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي ، الإنتاج المحلي الإجمالي .

مقدمة:

يتم تعريف العالم العربي بالنفط بخلاف التراث الثقافي والتاريخي، إذ ترتبط مختلف البلدان في العالم العربي بهذا الاسم بسبب اعتمادها الشديد على الموارد الهيدروكربونية. إن أكثر من 50 % من البلدان التي تشكل العالم العربي من مصدري النفط، وهم يمثلون 55 % من احتياطات النفط على مستوى العالم و 29 % من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. وفقاً لصندوق النقد الدولي (2009)، يسيطر قطاع الهيدروكربون على اقتصادات هذه البلدان، التي تمثل 50 % من ناتجها المحلي الإجمالي و 80 % من إيراداتها الحكومية. كما تتأثر الدول العربية غير النفطية بالنفط بسبب علاقاتها في سوق العمل والاستثمار والسياحة مع اقتصادات النفط. وبالتالي، على الرغم من الاختلافات، يواجه كل من الاقتصادات النفطية وغير النفطية تحديات مماثلة بسبب دورة النفط.

وتكشف الأدبيات الموجودة أن معظم الاقتصادات العربية شهدت نمواً لفترة قصيرة من الزمن والركود لفترة أطول من الزمن، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إخفاقها في اتخاذ تدابير مضادة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وافتقارها إلى الشفافية والمساءلة. علاوة على ذلك، أدت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية التي تقودها الدولة إلى أزمة بطالة في معظم الدول العربية. ويظهر الفشل في النمو والحد من معدل البطالة بشكل أكبر من خلال انخفاض مستوى التنوع والتقدم في الصادرات ودور القطاع الصناعي المحدود في معظم هذه الاقتصادات. ولقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال تبني سياسات اقتصادية تنويعية، والتي تهدف إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية، ورفع من مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وإعطاء فرص للقطاع الخاص، وتحسين كفاءة القطاعات الصناعية وخاصة الصناعات التحويلية، وكذلك بأساليب إدارة المراكز التنويعية المتمثلة بالفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها. وفي خضم ذلك وما

يعاني منه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على الجزائر، خاصة سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وما ترتب عليها من الدمار والانهيار التام تقريبا للاقتصاد الجزائري، مع هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالنتائج المحلي الإجمالي الذي لم يتغير منذ الاستقلال، و بعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد الجزائري بالرغم من تبني أغلب الخطط الاقتصادية السابقة لهدف التنوع الاقتصادي.

والسؤال المطروح ما مدى مساهمة سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر لفترة 2004-2021 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول : الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.

المحور الثاني : مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياسه.

المحور الثالث : واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وأهميته.

المحور الأول. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يعرف التنوع الاقتصادي من قبل العديد من الاقتصاديين على أنه تنوع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب المتوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة . (مهدي، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، 2007، صفحة 33)

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي

1. التنوع لغة : اسم مصدر نَوَعَ ، يَنوَعُ ، تنويعًا ، فهو مُنَوِّع ، والمفعول مُنَوِّع ، و نَوَّعَ الأشياء : صنفها وجعلها أنواعا (معجم المعاني الجامع، 2019، صفحة 1)

2. **التنوع اصطلاحا** :ظهر مصطلح التنوع أولا في مقال نشره (Harry M. Markowitz) هاري ماركويتز *عام 1952 تحت عنوان “ اختيار محفظة “ (Harry, March1952) ؛ فلقد تبادر إلى ذهن هاري عند قراءته لـ (نظرية القيمة الاستثمارية) لـ جون بير وليامز التي مفادها قيمة الأسهم يجب أن تساوي القيمة الحالية للأرباح في المستقبل ، وعليه إن تفسير نظرية وليامز ترى أن قيمة الأسهم تتحدد عن طريق الأرباح المستقبلية المتوقعة؛ أي يبين معيار واحد لاختيار المحفظة وهو العوائد المتوقعة ، وهذا يعني أن المستثمر فقط يهتم بالقيم المتوقعة للأوراق المالية وبالتالي فإنه يهتم بالقيمة المتوقعة لمحفظة واحدة فقط ولتعظيم القيمة المتوقعة من محفظة واحدة من الضروري زيادة الاستثمارات فيها.

إذ انتقد هاري ذلك مبينا أن الأرباح في المستقبل غير مؤكدة و أن ذلك يشعر المستثمرين بالمخاطر ، و أن هذا الأمر يمثل مشكلة القرارات الاستثمارية في ظل عدم اليقين. فنظرية (وليامز) تفتقر إلى تحليل تأثير المخاطر ، وقد استنتج هاري ان اختيار المحفظة يعتمد على معيارين هما: العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة ، ويرى هاري ان العوائد المستقبلية يمكن تقديرها و المخاطر تعادل تباين توزيع العوائد المتوقعة ، بمعنى أن هاري يقترح للحد من المخاطر تنوع الأسهم الاستثمارية داخل المحفظة الواحدة أي مزج مجموعة من أنواع مختلفة من الاستثمارات الواسعة في المحفظة الاستثمارية كون المستثمر يختار المحفظة التي تحقق له أقصى عائد لخطر معين أو الحد الأدنى من المخاطر لعوائد معينة (htt) ، وبالتالي يكون هاري هو من اظهر العلاقة بين مردود الأصل المالي ومستوى المخاطرة (هاري و غالية، 2013، صفحة 49) ، وإن استعمال مصطلح التنوع في بداية ظهوره في الاقتصاديات الأدبية كان لتخفيف وتجنب المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية . ويمكن بيان التنوع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه عدم التركيز على قطاع واحد

وتتعدد تقسيمات القطاعات باختلاف الغرض من التقسيم ، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية هي كالتالي :القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وبما أن القطاع الاقتصادي هو النشاط الإنتاجي الذي يسهم في الناتج المحلي ، لذلك يصطلح اقتصاديا على القطاعات التي تسهم في تكوين الناتج المحلي بـ (الهيكل الاقتصادي) ، ومعنى الهيكل هو مجموع الأجزاء التي تكوّن الشيء ، ويقصد في لفظ الهيكل اقتصاديا شيء محدد وهو التركيب أو الكيان أو البنية أو العناصر المكونة للمتغير الاقتصادي التي ترتبط في ما بينها بنسب

وعلاقات وخصائص تميزها (هند الغانم، 2014، الصفحات 6-8) فتعني النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي تكوّن ذلك الكيان مثل نسبة مساهمة كل من الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج القومي أو التركيب النسبي لهيكل الصادرات أو نسبة الادخار والاستهلاك بالنسبة للدخل وغيرها، وعليه هناك من عرف تنوع الهيكل الإنتاجي ب (عدم تركيز اقتصاد الدولة على قطاع واحد من القطاعات المختلفة التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أو العمل على توزيع الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي على كافة القطاعات المكونة لهذا الناتج) (فهد، 1997، الصفحات 8-9) وهذا التعريف ركز على الأهمية النسبية لكل قطاع في الإنتاج ولم يشر إلى الظواهر الأخرى للتنوع كالصادرات والاستثمارات والايادات وغيرها .

ويمكن بيان مفهوم التنوع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموماً بأنه عدم التركيز على قطاع اقتصادي واحد، وتتعدد تقسيمات القطاعات الاقتصادية باختلاف الغرض من التقسيم، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات ..الخ، (حيدر و عباس، 2017) والتنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم ينتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع . (وزارة التخطيط الامارتية، صفحة 13)

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات . (UNNITED NATIONS , 2003, p. 6)⁽¹⁾ وبشكل عام يمكن أن نقول أن التنوع مرتبط بالمشاركة في الإنتاج أي يمكن توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد . أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية . (حسن كريم، 2011)، صفحة 168)

وتعرف سياسة التنوع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات السلعية التي قد تخضع لتقلبات السعر والحجم أو الانخفاضات في الاسعار العالمية، إذ أن التنوع الاقتصادي له اثر كبير في التقليل من المخاطر، على الرغم من انه ليس الدافع الرئيسي لقيام الحكومات بالاتجاه لتلك الاستراتيجية، فالهدف منه انما يعود الى محاولة التقليل من مشاكل اخرى مثل انخفاض معدلات النمو، ونقص الحوافز العامة والخاصة لتراكم رأس المال البشري، ونقص القدرة التنافسية في التصنيع وما إلى ذلك، واحتمال حدوث الصدمات والتأثيرات الريعية المختلفة تجعل من الضروري للدول أن تسعى إلى استراتيجيات التنوع الاقتصادي (Hvidt, 2013, p. 5)، وضمن هذا المفهوم فالتنوع يشير الى اتباع سياسة التصنيع في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وبذلك فإن عدم الاستقرار الاقتصادي سواء في الأسعار او الكميات المطلوبة من أي مجموعة سلعية يمكن تداركها وتحقيق الربح او تعويض الخسائر فيها من خلال التنوع في انتاج المجموعات السلعية الاخرى . اذن التنوع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الاصول المتاحة بين عدة ضمانات واعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلاد لتقوية وتعزيز الامن الاقتصادي حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الافراد خصوصاً بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان. (ALAmeri, 2013) إذن يمكن أن نعرف التنوع الاقتصادي بعدم الاعتماد على مورد أو قطاع اقتصادي وحيد في التصدير ، بل الاعتماد على عدة موارد أو قطاعات اقتصادية ، وذلك لزيادة العوائد وتقليل أو تفادي المخاطر المحتملة .

ثانيا. أهمية التنوع الاقتصادي

يهدف التنوع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليل حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتتجلى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال ما يأتي : (الاسكو، 2001، 17)

- ✓ تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ؛
- ✓ توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة ؛
- ✓ زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي ؛
- ✓ زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص . ويمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي بالنقاط التالية :

- 1- يؤدي التنوع الاقتصادي الى الوقاية من اعراض ما يعرف بـ (المرض الهولندي)⁽¹⁾ وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما قطاعي الصناعة (الشمري، 2008)
- 2- يسهم التنوع في تقليل المخاطر الاستثمارية، إذ أن عملية توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة في بلد معين من شأنه أن يقلل من مخاطر تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. وبالتالي خلق بيئة استثمارية آمنة نسبيا . (مدوح ع.، 2014، صفحة 6)
- 3- يؤدي التنوع في الاقتصاد الى زيادة القيمة المضافة، اذ يعمل على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وبالتالي تحقيق النمو المستدام (Cherif & Fuad, 2014)
- 4- تمكين القطاع الخاص من المشاركة في العملية الإنتاجية وتفعيل دور الاستثمار الخاص ومنحه الفرصة كي يلعب دور مهم وفعال في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات، لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي كإنتاج السلع والخدمات، وزيادة حجم الصادرات، العمومية سعيا وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة (Hamidato & Baqaas , 2017, p. 76)

ثالثا. معايير التنوع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول ، لا بد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية ، لذلك سنحاول التعرف على بعض هذه المعايير من خلال ما يلي:

- أ- زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ؛
- ب- تطور نسبة تنوع الصادرات ؛
- ت- تطور اجمالي العمالة حسب القطاع ؛

1 - يقصد بالمرض الهولندي (Dutch Disease) إسم حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة - نزوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي .وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه .ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ " لعنة الموارد "وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبني على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.

ث- معدل ودرجة التغير الهيكلي .

رابعاً. مبررات التنوع في الاقتصاد الجزائري

يمكن بيان الأسباب التي تبين الهدف من إيجاد اقتصاد متنوع لقيام النمو الاقتصادي وهي كالآتي :

- أ- يعتبر النفط والغاز من الموارد الناضبة وهذا يشكل خطراً على اقتصاديات الدول الريعانية مستقبلاً ، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية ؛
- ب- يعد استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال ، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة ؛
- ت- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلات الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والاتفاق العام ومن ثم مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛

ث- تذبذب الإيرادات النفطية يعيق الاستقرار في مستوى الاستثمار ، وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية ؛

ج- يوفر التنوع الحماية من حدوث ظاهرة المرض الهولندي ؛

ح- حماية اقتصاديات البلد من الصدمات الخارجية ، إذ يعمل بدوره على تخفيف من حدة التقلبات في الأسعار النفطية ، وتقليل أثرها على استقرار النشاط الاقتصادي ؛

خ- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عن طريق فسخ المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوره في توظيف القوى العاملة الوطنية ، وتسيير عجلة التنمية بوصفه قائد عملية النمو ، والمحرك والدافع لها الذي يضمن لها البقاء خارج تأثيرات النفط عن طرق تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات . (محمد صالح ، 2010 ،

الصفحات 208-209)

فهناك اتجاهان فكريان لتفسير العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي حيث يمثل الاتجاه الأول بنظرية الميزة النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص محفز ومصدر للنمو الاقتصادي ، وترى انخفاض التنوع الاقتصادي هو المحفز للنمو الاقتصادي ، أما الاتجاه الثاني فيرى إن التنوع الاقتصادي يقود النمو الاقتصادي وله حججه التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية: (مدوح عوض ، 2014 ، الصفحات 5-

1- تقليل المخاطر التي تحدى بالاستثمارات الاقتصادية، والناجمة عن الظروف الطبيعية (الزلازل، والجفاف و الفيضانات و الحرائق) ، والدولية (الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات و ... الخدمات المالية) قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها واستهلاكها، وهو ما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية. لذلك فإن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها .

2- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى استيعاب رأس المال البشري من العمل، و رأس المال الذي يرفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- التنويع الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية يزيد من فعاليتها، ومن تشابك العلاقات بين تلك القطاعات؛ مما له تأثير خارجي على زيادة الإنتاج، فينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

4- التنويع الاقتصادي يقلل من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، إذ يعمل التنويع الاقتصادي على استقرار الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل كذلك على تقليل تأثير تقلبات الطلب، والسعر التي يتعرض لها منتج معين يعتمد عليه أداء الاقتصاد الوطني سواء كان سلعة استخراجية كالنفط و الغاز و ...أو سلعة زراعية كالقطن و البن و الشاي و المطاط ، ... أو خدمة كالسياحة و الخدمات المالية وغيرها.

5- تنويع الصادرات التي هي متغير من مؤشرات التنويع الاقتصادي وتؤدي إلى رفع معدل التبادل التجاري ؛ لكون تنويع الصادرات يقلل من مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات إذ ستوزع على عدد كبير من السلع والخدمات ، فحينما يكون البلد قد اعتمد في تجارته الخارجية على منتج واحد وهو النفط فإن تقلبات أسعاره بالاتجاه السالب تؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات؛ مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية ، ولتقليل الخسارة لابد من تنويع الصادرات.

6- زياد القيمة المضافة : التنويع الرأسي له دور في الروابط الأمامية (مخرجات قطاع معين) ، فتتشابك مع الروابط الخلفية للاقتصاد (مخرجات قطاع معين لتصبح مدخلات قطاع آخر)؛ فيساهم في توليد فرص العمل وارتفاع عوائد عناصر الإنتاج، ويزيد من القيمة المضافة.

المحور الثاني. مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياسه

هنالك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي.

أولاً: المؤشرات : ومن أهم هذه المؤشرات هي : (مروة خضيرة ، 2015 ، صفحة 17)

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي : يتم الوصول لهذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات ، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع ، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني.

2- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي : يشكل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً لقياس التنوع الاقتصادي ، إذ أن هذا المؤشر يستند على النسب التالية:

أ- تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و يعكس نمو إسهام القطاع الخاص في زيادة درجة التنوع الاقتصادي وتطوره.

ب- نسبة إسهام القطاعين العام والخاص في التراكم لرأس المال الثابت ، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التراكم كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة.

ت- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين الخاص والعام ، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة أهمية النشاط الاقتصادي الكلي ، وبالتالي زيادة تنوع الاقتصاد .

3- مؤشر التنظيم الصناعي : بموجب هذا المؤشر يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعاً هو الأكثر تنافسية ، والبلد الذي يسعى لجعل اقتصاده متنوعاً يجب أن يملك أكبر عدد من القطاعات وأن توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع درجة التنوع الاقتصادي.

4- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية : يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية ، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية. دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات

الكلية ، فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وزيادة التركيز السلبي (أي الافراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات.

5- تطور نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع إيرادات الحكومة : يدل هذا المؤشر على مدى نجاح الدول النفطية في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية ، إذ أن الموازنة العامة في تلك الدول تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل الاتفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، و تبين ذلك من خلال ما نراه من مساهمة لقطاع النفط في إيرادات الموازنة ، إذ تصل إلى ما يزيد عن 90% من إجمالي الإيرادات ، مما يدل على وجود خلل واضح وهو عدم التنوع في الهيكل الاقتصادي .

6- عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط : يرتبط استقرار الاقتصادات النفطية بمدى استقرار أسعار النفط ، وبما أن الأخيرة تتسم بالتذبذب المستمر ، لذلك تفقد تلك الاقتصادات إلى درجة استقرار يعتمد عليها ، وبهذا يكون التنوع الاقتصادي هو الأساس الذي تستند إليه الدول النفطية في الحد من حالات عدم الاستقرار عن طريق تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تسير النشاط الاقتصادي.

7- التوزيع القطاعي للقوى العاملة : تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية في تنوع النشاط الاقتصادي ، فكلما كانت القوى العاملة موزعة على القطاعات وينسب ملائمة ، دل ذلك على درجة معينة من التنوع ، فالدول النامية أحادية الاقتصاد تعاني من اختلال في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية.

ثانيا : قياس درجة التنوع الاقتصادي: إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر أو مؤشرات مستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي ، وهناك عدة مؤشرات إحصائية ، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس . فبعض المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الاختلاف ، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concntration) كمؤشر جيني

، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا . (مدوح ، ماي 2011 ، ، الصفحات 210-211)
- مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindal-Hirshman) :

$$H.H = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2 - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما ، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها . ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي . وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة ما أو في قطاع معين ، وأستخدم من قبل المحاكم الأمريكية في الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين . كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير . ويعرف معامل هيرفندال -هيرشمان بالصيغة التالية :

حيث : H.H : مؤشر هيرفندال-هيرشمان ، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس . ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا ، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في قطاع واحد فقط .
xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع I .

X : الناتج المحلي الإجمالي . PIB.

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس) .

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنوع ، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي وهي (نوري محمد و كصب ، 2016 ، الصفحات 35-36):

➤ درجة التغير الهيكلي؛

➤ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط ؛

➤ تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛

➤ تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛

➤ التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛

- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثالث : واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنوع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي المشار إليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنوع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنوع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس مجمع الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه سابقا. وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S C E N). نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. و الجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2005-2017
(الوحدة : %)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2004	46.46	11,38	7,61	8,99	10,05	15,50

واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2021

13,58	10,02	7,85	6,50	9,04	53,01	2005
13,00	10,12	8,31	6,12	8,73	53,73	2006
13,82	10,23	9,12	5,97	8,81	52,04	2007
13,78	8,91	9,34	5,58	7,81	54,58	2008
18,42	10,74	12,42	7,08	11,56	39,77	2009
17,11	9,67	12,37	6,39	10,51	43,94	2010
16,37	9,46	11,19	5,85	10,42	46,79	2011
16,91	9,57	11,73	5,84	11,39	44,99	2012
18,57	11,38	12,21	5,96	12,76	39,11	2013
19,90	11,70	13,05	6,32	13,38	35,64	2014
23,22	13,34	14,89	7,27	15,56	25,66	2015
28,7	22,5	12,3	5,8	12,7	18,0	2016
28,4	21,1	12,1	5,7	12,2	20,4	2017
27,8	19,4	11,9	5,6	12,3	23,1	2018
28,1	20,2	12,7	5,9	12,8	20,3	2019
29,0	22,4	13,3	6,5	14,3	14,5	2020
26,7	19,7	12,1	5,8	12,6	23,1	2021

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير البنك الجزائري ونشريات ديوان الوطني للإحصائيات.

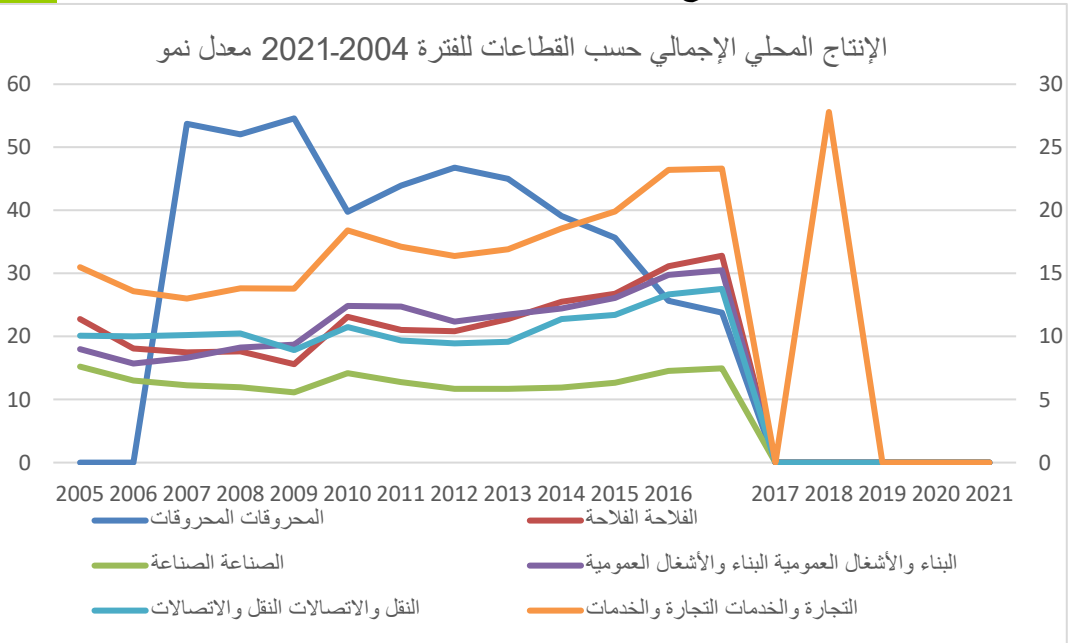
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة تقدر بـ **36,40 %**، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي **19,77 %** وبعدها في المرتبة الثالثة قطاع النقل والاتصالات الذي بلغت نسبته حوالي **14 %** ثم يأتي بعد قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته في PIB خلال فترة الدراسة حوالي **11,57 %** وهو متقارب في النسبة مع قطاع البناء والأشغال العمومية الذي بلغت نسبته **11,43 %**، ثم نجد في الأخير قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى **6,50 %** كمعدل لمتوسط فترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر

البتترول من 110 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 53 دولار آخر 2014 وهو أدنى مستوى له منذ 2009 ، مع الصعود في الربع الأول من 2015 إلى متوسط 65 دولار ومع نهاية 2015 أغلق خام برنت القياسي عند 30 دولار وواصل الهبوط مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار ، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB ، ثم تحسن نوعا ما إلى غاية أزمة فيروس كورونا والذي نلاحظه في الجدول خاصة سنة 2020 أين نجد نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB ضعيف حوالي 14,5% ، لكن مع تعدي أزمة كورونا بدأ سعر المحروقات يتحسن ، ونجد قطاع الخدمات والتجارة وقطاع المواصلات بدأ يتحسن من سنة 2016 .

الشكل رقم (01) معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2004-2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم 01 (بالاعتماد على برنامج الإكسل)

يتضح من خلال الرسم البياني السابق بأن قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في معد نمو الانتاج المحلي الاجمالي إلى غاية 2014، وهذا واضح جلي في الرسم البياني، كما يوضح لنا الرسم البيان أنه من سنة 2015 بدأت ترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات من حوالي 23% إلى أن وصل سنة 2021 إلى نسبة 29%، وهذا يمثل تطور في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الناتج عن قطاع التجارة والخدمات وهذا يعكس برامج الدعم تشغيل الشباب والتي كانت معظمها موجهة لقطاع التجارة والخدمات ، ثم يليه قطاع النقل والمواصلات بنسبة 19,7% سنة 2021 ، ثم يأتي قطاع

الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية بحوالي 12% سنة 2021 ، ثم في الأخير قطاع الصناعة بحوالي 6% سنة 2021.

والملاحظ أن النسبة الكبيرة في المساهمة في تكوين PIB ، ترجع إلى مساهمة قطاع المحروقات، وهذا يفسر لنا عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، وذلك ناتج عن تقلب أسعار النفط العالمية .

8- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H): نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل-هيرشمان

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

: (ضيف و عزوز ، 2018، صفحة 29)

نستخدم الجدول رقم 01 السابق والذي يحدد لنا قيمة x/x_i ولدينا $N=6$ قطاعا ، ومنه يمكن حساب هذا المؤشر لكل سنة. والجدول التالي يبين لنا قيمة H.H لكل سنة :

الجدول رقم 02 : قيمة مؤشر هرفندل -هيرشمان (H.H) في الجزائر 2016

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
H.H	0,199	0,278	0,287	0,266	0,299	0,134	0,175	0,206	0,187
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
H.H	0,130	0,101	0,046	0,036	0,05	0,07	0,07	0,05	0,05

المصدر: من اعداد الباحثين بحساب قيمة المؤشر لكل سنة من جدول رقم 01.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2004 إلى سنة 2008 ، حيث ارتفع من قيمة 0.199 إلى 0.299 ، وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض كبير و وصل إلى 0,046 أي قيمة المؤشر تقارب الصفر ثم تنخفض إلى (0.036) سنة 2016 فالسؤال المطروح هل يمكن القول بأن في سنة 2015 و 2016 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، أم أن هناك تفسيراً آخر لانخفاض قيمة مؤشر H.H في هاتين السنتين؟

كما رأينا سابقا، فإن حساب مؤشر فإن حساب مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (x/x_i)، وبالتالي قيمته تخضع تغير هذه النسبة ، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر

سنة 2015 و 2016 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من حوالي 110 دولار للبرميل أواخر سنة 2013 إلى 53 دولار للبرميل أواخر 2014 ليصل الهبوط مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار . ونلاحظ من الجدول السابق أنه إرتفع المؤشر من سنة 2017 إلى غاية 2019 لكن إنخفض سنة 2020 وهذا راجع للركود الاقتصادي العالمي وانخفاض سعر النفط ، نتيجة فيروس كورونا .

3- واقع القطاع الخاص في الجزائر وضرورة تنميته:

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، كما ان لنمو القطاع الخاص في أي دولة دليل على مدى التنوع الاقتصادي فيها، وبذلك تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تكوين PIB مؤشر للتنوع الاقتصادي . والقطاع الخاص في الجزائر يشارك بنسبة ضئيلة جدا في تكوين PIB

الخاتمة :

يمكن أن نستخلص من التحليل السابق للتنوع الاقتصادي في الجزائر، أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات السابقة تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنوع الاقتصادي حسب

مؤشر هيرفندل - هيرشمان ، (Herfindal- Hirshman) ، الذي بين لنا هيمنة قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الاجمالي .

الاستنتاجات

- 1- من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال المدة (2004-2021) تبين تراجع نسب مساهمة القطاع النفطي نتيجة هبوط أسعار النفط وكذا مساهمة بعض القطاعات مثل ، قطاع التجارة والخدمات وقطاع الفلاحة وقطاع النقل والمواصلات.
- 2- من خلال تحليل دور القطاعين الخاص والعام في تكوين اجمالي رأس المال الثابت في دولة الجزائر ، تبين ان نسبة مساهمة القطاع الخاص حوالي 3 % في اغلب سنوات المدة المدروسة ، فهي مساهمة ضعيفة جدا .
- 3- على الرغم من أن نتائج المؤشرات في الجزائر كانت سالبة وهذا راجع للاعتماد على القطاع النفطي ، الذي تأثر تأثرا واضحا بأزمة هبوط أسعار النفط عام 2014 ، مما أدى إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي من عام 2014 إلى يومنا هذا .
- 4- من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال المدة 2004-2021 تبين ان القطاع النفطي لا يزال يحتل المرتبة الاولى في نسب المساهمة ، رغم تراجع أسعار النفط في الأعوام الأخيرة ، وبالمقابل أظهرت النسب الضعيفة للعديد من القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعة التحويلية وتدهورا في البنى التحتية وعدم وجود سياسات وخطط اقتصادية وفق رؤى واضحة .

التوصيات:

- في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الإقتراحات تتمثل بما يلي :
- على الرغم مما احرزته الجزائر من تطورات ملحوظة في مجال تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي والتخلي عن صفة الاقتصاد الريعي ، إلا ان الاعتماد على تصدير النفط الخام لا يزال قائم ، الأمر الذي يدعو الى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق ميزات أفضل والارتقاء باقتصادها أكثر فأكثر .
- 1- توجب على القائمين على شؤون الاقتصاد في الجزائر وضع خطط مستقبلية من اجل حماية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المفاجئة كالتي حدثت عام 2014 .

2- الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري وتسخيرها في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط، وذلك عن طريق استغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الفلاحة، والسياحة، والصناعات التحويلية، فضلا عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3- العمل على تنويع الصادرات من خلال إقامة صناعات إنتاجية ذات قيمة عالية موجهة للتصدير، والعمل على تنويع صادرات النفط لتشمل المنتجات المكررة إضافة إلى النفط الخام، ويتم ذلك من خلال إنشاء مصاف جديدة لتكرير النفط وتطوير المصافي القائمة لما يتضمنه هذا الأمر من دور بارز في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل المتوسط و الطويل .

4- تنشيط وتسهيل حركة التجارة الخارجية، خاصة المنتجات الفلاحية في الجنوب مع إفريقيا .

5- ضرورة العمل على توفير مناخ استثماري جيد من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني، إضافة إلى تقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حاليا القيام بها، وإعطاء صلاحيات واسعة للجهات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم الظروف المحلية وطبيعة المنطقة نفسها، والذي من شأنه إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الأخرى .

6- تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق توفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة، وتقديم التسهيلات والاعفاءات من أجل طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، وجعل القطاع الخاص شريكا هاما للقطاع العام في عملية تنويع الهيكل الاقتصادي .

7- ضرورة العمل على إنشاء صناديق سيادية لغرض مساعدة الشباب خريجي الجامعات في المشاركة في الاقتصاد الوطني .

8- على الحكومة الاعتماد على الطاقات المتجددة في الصحراء الجزائرية كبديل للكهرباء المتأتية من الغاز.

9- على الحكومة الجزائرية تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم، تتلاءم مع طبيعة الجزائر وظروفها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق ديمومة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وبناء دولة تليق بالشعب الجزائري تنسجم مع ما تملكه الجزائر من ثروات تفتقر إليها اغلب بلدان العالم.

قائمة المراجع:

- <https://www.investopedia.com/terms/d/diversification.asp>.
الخطيب ، ممدوح عوض. (2014). التنوع و النمو في الاقتصاد السعودي ،. المؤتمر الاول لكليات الادارة في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض.
ALAmeri, A. (2013). Why is Economic Diversification Important in the UAE,. Language Centre ,UK.

Cherif, R., & Fuad, H. (2014). Diversification in the GCC Oil Exporters . Seven Propositions, IMF work paper.

Hamidato, M., & Baqaas , A. (2017). Economic diversification in Algeria,. Global Journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued, Algeria.

Harry, M. (March1952.). Port folio selection, »,.. journal of fjnance 7,N°1.

Hvidt,, M. ((2013). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, N°27.

UNNITED NATIONS . (2003). Workshop on Economic Diversification,frame work convention on climat change. IRAN.

أحمد ضيف ، و أحمد عزوز . (2018). ، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف، المجلد 24، العدد 19، 29.

الخطيب ممدوح . (ماي 2011 ،). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. مجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، المجلد 18 ، العدد 2 ، 210-211.

جاسم الدليمي محمد صالح . (2010). الاقتصاديات النامية بين ضرورة التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الدولية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (3).

حمزة حسن كريم. ((2011)). العولمة المالية والنمو الاقتصادي.. الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

سلمان مروة خضيرة . (2015). التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، رسالة ماجستير،. جامعة بغداد ، العراق.

سهر غيلان مهدي. (2007). دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5 ، العدد 2 ، 33.

سويسي هواري ، و مليك غالية. (2013). أثر التنوع الدولي على خصائص المحفظة المالية دراسة ميدانية لمجموعة من الاسواق المالية خلال الفترة 2010-2013. مجلة الباحث العدد 13 ، 49.

عبد الله الشريف فهد. (1997). تنوع الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات بعض الدول الإسلامية. أطروحة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية.

عبيد نوري محمد ، و الجبوري، كصب . (2016). تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- عوض الخطيب ممدوح . (2014). التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي .، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول الخليج، (صفحة 6).
- مايخ شبيب الشمري. (2008). مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي.، مجلة القادسية للعلوم الإدارية واقتصادية، المجلد 10، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- محمد المخنة هند الغانم. (2014). الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق المدة 1994-2010. رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.
- معجم المعاني الجامع. (2019). www.almaany.com
- نعمة بخيت حيدر ، و فضيل عطوي عباس. (2017). واقع التنوع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، جامعة الكوفة، العراق.
- وزارة التخطيط الامارتية. (بلا تاريخ). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000) .،